هل «طبّع» كمال الرياحي؟

معن البياري

هل رمت الكاتبة الفلسطينية، الإسرائيلية الجنسية، ريم غنايم (39 سنة)، حملة مناهضة التطبيع مع إسرائيل بذلك التعبير البذيء، الذي يعفّ صاحب هذه الكلمات عن ذكره هنا؟ هل قالت إن رفض التطبيع الثقافي هو «الخطر الذي لا يقلّ إرهابا وخطرا من داعش»؟ إن صحّت نسبة هذا الكلام غير المهذّب إليها، فإنها مطالبةٌ بالاعتذار. وهي الكاتبة والشاعرة والمترجمة التي عُرفت عنها مواقف ووجهات نظر متقدّمة وعميقة، بشأن الحالة الخاصة للفلسطيني في وطنه المحتل في 1948. ..

ورد كلامها الشنيع في تقارير بشأن ابتهاج الروائي التونسي، كمال الرياحي، بتقريظ كاتب إسرائيلي، في صحيفة يديعوت أحرونوت، بروايته «المشرط .. من سيرة خديجة وأحزانها» (دار الجنوب للنشر، تونس، 2006)، بعد صدورها عن دار نشر إسرائيلية، بالعبرية، بترجمة ريم غنايم. وقد حمل إعلان الرياحي سروره هذا مثقفين تونسيين إلى مهاجمته، في بيان معلن، ربما يتم رفعه إلى الرئيس قيس سعيد، يطلب إزاحته عن موقعه مديرا لبيت الرواية التابع لوزارة الثقافة التونسية. وذهب البيان إلى اتهام الرجل بالتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، ما اضطرّه إلى حذف تدوينته التي أشهر بها غبطته بالذي انكتب عنه في الصحيفة التي عدّها البيان من الأذرع الإعلامية لجيش الدفاع. ولكن الرياحي أبى إلا أن يحفظ ماء وجهه، في تأشيره إلى كتّابٍ عربٍ كبار نُقلت أعمال أدبية لهم إلى العبرية.

صدورا عن منظور لا ينهج رفض التطبيع سلوكا مترتصا، أو ملاحقات تفتيش وترصّد، فإن صاحب هذه الكلمات يجد بعض التزيد في لغة البيان، سيما أن شيئا من التحقّق لزم التأكد منه بصدد كمال الرياحي، فلم نعرف إن كان الأخير قد من الكاتب الإسرائيلي الذي أصدرت ترجمة روايته، فتقاضى منها «مستحقاتٍ» مادية، أم إنه لم «يورّط» نفسه في «صلة» من هذا النوع. وقد فوجئ كتاب عرب كثيرون بترجمات أعمالٍ لهم إلى العبرية أصدرتها دور نشر إسرائيلية، ولم يبادروا إلى أي نوع من الاتصال بهذه المؤسسات، من باب أن هذا أمر لا ينبغي أن يسوقهم إلى ما تريدُه تلك المؤسسات من تواصلٍ ومراسلاتٍ واتفاقات. وكثيرون من الكتّاب العرب من رفضوا عروضا وصلت إليهم من دور نشرٍ إسرائيلية لتوقيع عقود ترجمة ونشر، واستنكروا هذا، وسمّوه تطبيعا مرفوضا مرذولا. فيما وافق من وافق على هذا الأمر، وارتضى أن يصل إليهم البدل المالي مقابل الترجمة والنشر (محمد شكري مثلا). وبشأن الرياحي، عندما ندَسّ أنوفنا في مسألته هذه، نحن العاملون في الصحافة، فإن هذا من اختصاص شغلنا، ولا نفعله من باب الريبة والاشتباه والاتهام والإدانة المسبقة، فلا يجوز، في الأصل، إشهار محاكماتٍ لكل كاتب عربي اختارت له جامعة أو مؤسسة أو دار نشر إسرائيلية نصّا وترجمته. وعندما نقرأ بالعربية روايات عاموس عوز وديفيد غروسمان ويزهار سميلانسكي وغيرهم، وعندما نطالع مقالات مترجمةً من الصحافة الإسرائيلية، فإننا لا نقترف إثما تطبيعيا مدانا.

لا يوضح صاحب «المشرط ..» حاله بالضبط، ولم ينف، ولم يؤكد ما ألحت إليه مقالاتٌ وتدويناتٌ عن علاقةٍ صريحةٍ مباشرةٍ له مع دار النشر الإسرائيلية التي أصدرت روايته بالعبرية. أما المترجمة فرأت أن تشتم الناقدين والساخطين والمتسائلين، وبقلة أدب (إن صحّ أنها قالت ما نشر منسوبا إليها)، فيما كان عليها أن تعتزّ بكل صوت ثقافي عربي، في تونس وغيرها، يعلن مواقف مبدئية وجذرية، في رفض أي شبهة تطبيع من أي لون مع أي مؤسسة إسرائيلية. وأن تُمايز، في الوقت نفسه، بين نشاطها الخاص في ترجمة نصوص إبداعية عربية إلى اللغة العبرية التي كان حسنا منها أنها اعتبرتها «غنيمة حربٍ واحتلال» (ثقة صدى هنا لعبارة الجزائري، كاتب ياسين، الشهيرة عن اللغة الفرنسية التي كتب بها رواياته). أما غبطة كمال الرياحي (المتراجَع عنها؟) بثنائ، كاتب إسرائيلي برواياته فدليلٌ على سذاجةٍ ونقص معاً، وهو ما لا نحبّه لكاتب روايةٍ جيدة حقا، بواقعيتها التي «تصدم الذائقة»، عندما انشغلت، تعبيريا وفنيا، بمشرط كان يُعمله شخص شابّ بمؤخّرات النساء، قبل أن يغيب ويصير كما الشبح، تجاوزت هذا إلى مستوياتٍ أخرى، فجاءت نصّا «بنيته هدهدةٌ من الأزمنة والأمكنة»، بتعبير الناقد صلاح الدين بوجاه (رحل قبل أيام). في تقديمه الرواية .. تُرى، كيف سيقرأ الإسرائيليون هذا؟ لا أعرف. هل طبّع كمال الرياحي؟ لا أعرف.

الأزهريون الجدد وحاضر العالم الإسلامي

مهنا الحبيل

كان لنبا رحيل شيخ المالكية في مصر، أحمد ريان، وقع مختلف غير معهود، وقد يُحتج على ذلك بالصفات الفردية للشيخ رحمه الله، لكن الأمر يتجاوز هذا التقدير الخاص، يجب الأخذ بالاعتبار هنا أن شخصيات العلم الشرعي لا توجد لها منصات إعلامية كبرى تنعاها، وبالتالي هذا الصدى هو ضمن فورة شعبية، في الوطن العربي، ومصر على الخصوص، تشير إلى معانٍ سوسيولوجية دقيقة في تحولات الأفكار. وقد نعاه شيخ الأزهر، أحمد الطيب، وكتب عنه تغريدة عاطفية، أخذت أصداءً واسعة. وعلى الرغم من كل الحملة التي شنتها الوهابية السعودية على مشيخة الأزهر، في ذروة صعودها الأميركي، واختراقها الجماعات الإسلامية المصرية وغيرها، إلا أن الأزهر، بوصفه مؤسسة تاريخية إسلامية، ظل صامداً، على الرغم من التوظيف المتكرر من النظام السياسي له، وبالذات في عهد سيد طنطاوي الذي أسقط الحد الأدنى لاستقلال الأزهر وموقعه العالمي. إلا أنّ قوة الشيخ الطيّب، وإصراره على انتزاع مساحة استقلالٍ من النظام، برزا بصورة كبيرة، فدلائل عداء الرئيس عبد الفتاح السيسي شخصياً، وأركان نظامه، وخصوصا الراديكالية العلمانية المتطرّفة، للطيّب، واضحة جداً للمراقب. يبقى هنا التذكير بأن رؤى شيخ الأزهر لا تعني، بالضرورة، أنها فوق الحوار أو الرد عليها، باعتبارها اجتهادات قطعية، إنما الحديث هنا عن زاوية الموقف المعادي لاستقلال الأزهر وتوظيف حملاته المستمرة التي تُخطط لإطاحة الطيّب، واستبداله بأزهري على المقاس السعودي الإماراتي ونظام السيسي.

وعلى الرغم من أن الشيخ أحمد ريّان لا يمثل فكرياً، بعداً مركزياً في البعث الأزهري التجديدي، إلا أنه يُعتبر مساهماً رئيسياً كنموذج للتواضع والزهد، حيث رفض منصب مفتي مصر مرتين، وقد تمثلت حياته في نموذج فقهه الصعيد البسيط المتطلق بين الفقراء، كرسالة دين وتقوى روحية، تعيش وسط البروليتارية الشعبية البسيطة، والفيزيرة في عطائها، ونماذجها المبدعة التي قدمتها لمصر، وهذا لا ينفي وجود نماذج صعيدية سيئة. ولكن الملاحظ، أخيراً، أن إعلام «التوك شو» وشخصياته المتعددة، التي يُنفق عليها مال الخليج العربي، أضحت قوة امتهانٍ وعزلٍ برجوازية عنيفة، ضد الإنسان المصري، وهي تضخّ يومياً حملة أكاذيب وتبريرات، لكل وجبة قمع وحرمان المواطنين من خبز المعيشة.

وهنا قضية اعتراض كبرى، أن شيخ الأزهر بذاته، بحسب الإخوان المسلمين، كان شريكاً في إسقاط ثورة 25 يناير، عبر المشاركة في الخدعة الانقلابية في 30 يونيو/ حزيران 2013. والحقيقة أن هذا الحديث غير دقيق، وقد استُخدم فيه الخلاف القديم بين الأزهريين والإخوان، ففرز الموقف الحقيقي للشيخ الطيّب هو أنه لا يزال يراعي صفته الرسمية، وأن يكون طرفاً مستقلاً أيضاً عن المعارضة، وأنه يُمثل المركزية الشرعية، لا الكفاح السياسي، فقد أخطأ في 30 يونيو، لكن له بصماته في ثورة يناير، كما أن لبعض الأزهريين شهداء وشراكة مميزة. وهذا لا يبرّر، بكل تأكيد، أي مواقف اتخذها أحمد الطيب في إسناد السيسي، لكن دمغه من «الإخوان»، والتشنيع عليه، ورفض أي موقف إيجابي منه، يخضع أيضا للكراهية الحزبية، وليس للتقدير الوطني العام.

هنا نعود إلى الجيل الأزهري الجديد المؤيد لشيخ الأزهر، ولكنه مختلفٌ عنه في مساحاتٍ أخرى، والذي يشهد صعوداً حيوياً اليوم، ويؤثر في بنية الفكر المذهبي السنّي، بل ويجتذب له الفكر الإسلامي العام، وله توازنٌ دقيقٌ في تناول قضايا الفكر المدني ومقاصد الإسلام في الحياة المعاصرة، خرج فيها من جلباب التراث السلبي. وقد بقيت له أبعاده المذهبية، وقواعد أصوله الفقهية، غير أنه جيلٌ لا يعتمد التعميمات التكفيرية التي نزع لها أئمة مذهبيون، في أوج صراعهم مع الفكر التنويري بشقّيه، المدني العام أو الإسلامي. كما أن هذا التيار يبتعد اليوم عن ثقافة التبضّع باسم الدين، فإن لم يرفض القمع ضد المعارضة والحقوقيين، فهو لا يشارك في التشبيح عليهم، وقد أضحى حضور التيار مشهوداً على مستوى الوطن العربي والمهجر، ففي الخليج العربي ذاته، وفي مناطق عربية ومهجرية عدة، يتساقط اليوم فكر الوهابية، وتتوجّه إلى التيارات الفقهية الأخرى، وبعض الشباب يرى أن هذه الأفكار المتلاطمة في الصراع الإيماني والشك، تحتاج أن ينزوي لفكر شرعيٍّ مختلف، ليعيد رسم تصوّره للحياة، خصوصا أنّ هذا الفكر يقدم وجبات فلسفة متوازنة لبعض الحائرين، ويُعيد ضبط دولابه في خطه الشرعي التجديدي، ويسعى إلى الحياد الإيجابي مع العمل السياسي، أي عبر تأييد قلبي ولفظي للحقوق والحريات، مع حذر شديد من إسقاط الإسلام من ضمير الشعوب، ومن تشريعات القانون، ويبتعد الأزهريون الجدد، بمساحة واضحة، عن تيارات الحزبية الدعوية.

يصعد هذا التشكّل، في الحقيقة في أوساط متعدّدة، من حاضر العالم الإسلامي، تتساءل عما هو الحل بعد فشل حزبية «الإخوان» أو السلفية وغيرها، وليس لدى الأزهريين الجدد فكر عداء ولا تحريض على «الإخوان» والسلفيين، ولكنهم باتوا على قناعة تامة بفشل تجربتهم، وتأثيرها السلبي على السلم الأهلي لحاضر العالم الإسلامي. كما أن مشروع مجلس الحكماء الوظيفي السياسي لأبوظبي، والذي شُرّع لدعم التطرّف الغربي ضد المسلمين والزمن الإسرائيلي، غير مرحّب به مطلقاً في هذا التيار المؤثر، حتى لو حضر شيخ الأزهر وبعض كوادر التيار مناسبات أبوظبي والرياض. كما أن هذا التيار يرفض التطرّف من المذهبيات التراثية العائدة، كالتيار الإشعري التكفيري الجديد، وهو محدودٌ لا يمثل مدرسة الأشاعرة، يركّز على تكفير ابن تيمية، والتحريض على السلفيين.

> رفض أحمد ريان منصب مفتي مصر مرتين، وتمثلت حياته في نموذج فقيه الصعيد البسيط المنطلق بين الفقراء

السؤال الكبير: هل نحن في لحظة تشكل جديد في حاضر العالم الإسلامي، بنزع إلى قاعدة تفاهم مع الفكرة المدنية، تعالج خطأ المواجهة الصفرية التي كتب عنها محمد عمارة في رحلة طه حسين، وأن هناك مشتركات كبرى، حال دون التحالف عليها، لصالح الإنسان المسلم المعاصر، تعصّب مذهبي تراثي وتعصّب علماني، استثمرتهما الخلافات الحزبية بين الإسلاميين والعلمانيين، فقطعت طريق النهضة وأنهار الشرق.

(كاتب عربي في كندا)

طارق البشري ومفهوم الجماعة الوطنية

محمد أبو رمان

رحل العلامة المفكّر والمؤرّخ، المستشار طارق البشري، قبل أيام، بعد أن قدّم للمكتبة العربية إنتاجاً معرفياً وفكرياً مميزاً، والأهم أنه قدّم للأجيال الشابة نموذجاً محترماً يمثل قدوة لهم، على المستويات الفكرية والعلمية والسياسية، وقبل ذلك والأهمّ منه الأخلاقية والإنسانية، وهي معادلة نادرة جداً، للأسف، في العالم العربي اليوم، أي الجمع بين الإنتاج المعرفي المعتبر والاستقامة الأخلاقية والمواقف السياسية الملتزمة والمتسقة وغير المتناقضة.

نشر مفكرون وإعلاميون مقالات ومنشورات كثيرة، غداة رحيله، عن شخصيته وقيمته السياسية والمعرفية، لذلك، يختص هذا المقال بفكر البشري في مجال الإصلاح والنهضة، وهو الأمر الذي شغل اهتمامه وتفكيره. وإذا كان هنالك هدف أو مفهوم بنيوي يمكن، من خلاله، تفكيك الفكر السياسي للبشري وإعادة تركيبه، فهو مفهوم الجماعة الوطنية الجامعة، مع حفر أعمق في الحالة المصرية التي لا تنموضع فقط في الجغرافيا المصرية، بل لها تأثيراتها الكبير لساسيو الفكر ياق العلمية على العالمين، العربي والإسلامي.

ترك الراحل عشرات المؤلفات المهمة، فكتب في الفكر السياسي الإسلامي، وفي الجماعة الوطنية، والمسألة القبطية، والتاريخ المصري، والتيارات الفكرية المختلفة، والعلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين، والجدل القانوني بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، وغيرها من موضوعات متعدّدة، يجمع فيما بينها أنه كان يبحث عن شيفرة لمواجهة حالة الاستقطاب والتناقض بين الفكر الإسلامي والتيارات الأخرى، سواء تحدّثنا على الصعيد الفكري أو الديني أو المؤسسي، فجميع هذه الكتابات تصبّ فيما أجمله البشري نفسه بمقولة «تيار أساسي للأمة»، يمثّل الألوان والتيارات والأفكار المختلفة والمتنوعة.

صحيحٌ أنّ البشري ينتمي إلى التيار التوافقي والمعتدل والوسطي في الفكر الإسلامي، وهو من النخبة المصرية المعروفة التي كتب عنها ريموند وليم بيكر في كتابه «إسلام بلا خوف»، مع أحمد كمال أبو المجد وفهمي هويدي ومحمد الغزالي، لكنه كان ذا كعب عالٍ في الكتابة العميقة الإبداعية في قضايا الشريعة والتاريخ والفكر، وله أطروحات مميزة مرتبطة ببناء الجماعة الوطنية، وإزالة الإشكالات والتناقضات التي تقف في طريقها، كما أشير أعلاه.

ينطلق مشروع طارق البشري من أنّ «الإسلامية الوطنية» بمثابة مفتاح الحل لمواجهة أزمة تعدّد المرجعيات والولاءات والصراع الداخلي بين الشرائح الاجتماعية/السياسية المختلفة وقد تجسّد هذا الاتجاه في صور وصيغ متعدّدة في مصر، خلال القرن الأخير، أبرزها في مدرسة مصطفى كامل ومحمد فريد، ثم في حزب الوفد، وكذلك في جماعة الإخوان المسلمين، في مقابل نزعات متطرّفة في الوطنية والإقليمية، سواء من جماعات دينية مسلمة أو مسيحية، تتحدث عن الاقباط، وكانهم خارج الجماعة الوطنية المصرية.

لماذا الإسلامية الوطنية؟ لأنها تجمع بين المرجعيتين الرئيستين اللتين يمكن أن توحّدا المصريين، وربما الشعوب العربية والمسلمة، المرجعية الدينية والحضارية والمرجعية الوطنية، اللتين تنبثق عنهما التيارات السياسية المتعدّدة، التيار الإسلامي والوطني العلماني والمسيحي الوطني.

ولعلّ إحدى أهم المعضلات التي اشتغل على كشفها البشري ومواجهتها هي «الازدواجية» التي سادت في العالمين، العربي والإسلامي، بين مؤسسات وموروثات قديمة بلا محاولات تطوير وتجديد وتأهيل، وجديد وافد من دون محاولات تكييف وإعادة هيكلة كي يعكس ثقافة المجتمعات والشعوب، فأصبحت الازدواجية على صعيد التشريعات والمؤسسات والأفكار والثقافات الاجتماعية والانقسامات السياسية حجر الأساس في عطب مشروعات النهضة والإصلاح.

يقول البشري موضحاً تداعيات تلك الازدواجية: «نحن في مجتمعاتنا العربية والإسلامية نعيش مجتمعين متغايرين ونحيا حياة منفصلة بين أنماط متغايرة في الفكر والسلوك والنشاط الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والأبنية التنظيمية للمجتمع، بفصم أبنيته وقواه، ويضع كل أولئك في تضاد وتعارض بعضهم مع بعض، مثل موضوع الولاء والانتماء للجماعة..» (ماهية المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، 2005).

مشكلة المحاولات العديدة للإصلاح في المجتمعات العربية والمسلمة في أنها قامت على استيراد مؤسسات وثقافات من دون إدراك وظيفتها ودورها، وأدّت إلى ازدواجية مع القديم أو تدميره، ما أحدث صدعاً في بنية الدولة أو المجتمع، وهي المحاولات التي يطلق عليها البشري «الإصلاح تحت خط النار».

والنتيجة أنّ النظم الجديدة الوافدة من الغرب أصبحت بمثابة هياكل وأشكال بلا مضامين إنسانية، ونماذج تنظيمية لا تتصل ولا ترتبط شرعيتها بإطار إيماني تنتباه الجماهير وتدافع عنه.

ليس كل ما ساهم في تطور أوروبا وتقدّمها يصلح للعالم الإسلامي، بل ربما تكون آثاره عكسية، كما يرى البشري، فما أدّى بالغرب إلى السيادة هو ذاته «ما أدّى بنا إلى التبعية»، وما أدّى بالغرب إلى السير في طريق التجديد هو ذاته «ما أدّى بنا إلى السير في طريق التجزئة والتفتيت».

طارق البشري (العربي الجديد)

> ينطلق مشروع طارق البشري من أنّ «الإسلامية الوطنية» بمثابة مفتاح الحل لمواجهة أزمة تعدّد المرجعيات

ولعل أخطر آفات استنساخ الثقافات والمؤسسات الغربية حالة الازدواجية في المجتمعات العربية والمسلمة.

الشرخ، والانفصام العاد داخل المجتمعات العربية والمسلمة، لإيظهر فقط في المجال الثقافي بين ثقافتين، حديثة وقديمة، بل حتى في مجال التشريعات بين قوانين أحوال شخصية تستمد من الدين في دول عربية عديدة وتشريعات وقوانين تستمد من القوانين والثقافة الغربية، وبين مؤسسات تقليدية، قائمة كما هي تراثها وتقاليدها، لم تتطوّر، ومؤسسات اجتماعية سياسية حديثة، جاءت بقيمها وعملها، وبين قوى سياسية إسلامية تنطلق من المرجعية الإسلامية وقوى علمانية تنطلق من المرجعية الفكرية الغربية، وبين مؤسسات تعليمية تقليدية ومؤسسات حديثة تدرس اللغات الحديثة.

المشكلة لا تكمن، وفقاً للبشري، في الإفادة من ثقافة العصر ومنجزاته، بل في الأسلوب الذي أحدث هذه الازدواجية، وأدى إلى الارتباك الحاصل من تشتت وتفكك وتضارب، فالإصلاح يجب أن ينطلق من القديم نفسه، في تطويره وتجديده وتأهيله للتعامل مع ثقافة العصر وتحدّياته. باستراتيجية «المزج الثقافي» يمكن مواجهة مشكلة الازدواجية، وذلك بتحقق «إدراك ما في الموروث من قابلية لاستيعاب ما يثبت من الوافد نفعه للجماعة». وهو ما يكفل القدرة على تحديد الثوابت والمتغيرات في عملية الإصلاح، فالموروث يمثل «الإطار المرجعي» والأصول والثوابت، ويحمل «الذات الحضارية» الممتدة عبر التغييرات والتعديلات، وهو ما يؤدّي إلى «التجدد الحضاري»، بمعنى قدرة حضارة ما على استيعاب الجديد والاستعاضة بالمناسب عن غير المناسب.

لم تكن رؤية البشري أيديولوجية مرتبطة بحزب أو جماعة، بل معرفية مرتبطة بالأمة والمجتمعات لذلك كان ينطلق من دراسة معمّقة للتاريخ والواقع، ويحاول أن يحدّد المشكلات بدقة، ويقدّم تصورات للحلول. ولعلّ ما قدّمه على صعيد مفاهيم الهويات الوطنية الجامعة والجماعات الوطنية وتفكيك الازدواجية وتجديد القديم وتأصيل الجديد وغيرها من أفكار لا تزال مهمة، بل تزداد أهميتها في العالم العربي اليوم، وهو يواجه حالات التشظّي والاستقطاب والانقسام على أسس دينية وعرقية وفكرية وسياسية!

(كاتب وزير أردني سابق)

نهاية الانشغال بالانتخابات الإسرائيلية

عيسى الشعيبي

بعد نحو ثلاثة أسابيع، تجري انتخابات إسرائيلية رابعة في غضون عامين، من دون أن تثير وقائعها المرجّحة، سلفاً هذه المرة، تلك الدرجة العالية من الاهتمام والترقب، اللذين كانت تحظى بهما، في السابق، من قادة الرأي العام في العالم العربي. وكذلك من غير أن تصاحبها سلسلة طويلة من التعليقات والتحليلات التي كانت تملأ الفضاء الإعلامي لدينا. وتجعل من الواقعة هذه حدثاً داخلياً صرفاً، لكثرة ما كان يُتحفنا به خبراء الشؤون الإسرائيلية العرب، من تفاصيل مملة عن ماهيات القوائم المتنافسة. وأحسب أن من سيمرّ على العنوان أعلاه متعجلاً سيقول، في نفسه لنفسه، وهو محق بعض الشيء، لماذا الالتفات إلى الانتخابات الإسرائيلية، بدلا من العناية بالانتخابات الفلسطينية مثلا؟ هل انعدمت الموضوعات الجديرة بالمتابعة في البلدان العربية الطافحة بالقضايا الساخنة، حتى يقفز كاتب صحافي من فوقها جميعاً، ليشغل بالنا بمسألةٍ سقطت من مركز اهتمام الرأي العام، ويستقطع من وقتنا المزدحم بالتطورات الخطيرة، مساحة زمنية ضائعة، مهما كانت قصيرة، كي يُدخلنا في متاهةٍ لا فائدةَ تُرجى من السير في دهاليزها؟

والحق، إنه في زمن الخواء والتصحر السياسي العربي، كانت الانتخابات العامة الإسرائيلية بمثابة لعبةٍ مسلية، أو مباراة في دوري التصفيات النهائية، تجري في الجوار، وتُنقل على هواء البث التلفزيوني المباشر من دون تشفير، الأمر الذي كان يوقف حالة التثاؤب بعض الوقت، أو يطيّر النعاس من جفون قوم، كان بعضهم يحسد العدو، يعقد المقارنات ويتحسّر على حاله، وبعضهم الآخر كان يقرأ المشهد بلا أي انفعال. ولعل انصراف العالم العربي عن المتابعة الحثيثة لهذه الانتخابات، في هذه الآونة، مردّه عوامل كثيرة، ومتغيّرات حدثت تباعاً في زمن الربيع العربي. أولها أن الأولويات لدينا قد تبدلّت، وأن الهموم الملحّة قد تكاثرت. وثانيها أن اللعبة الانتخابية الإسرائيلية ذاتها قد فقدت وهجها السابق، وباتت عابثةً ومبتذلة، حتى لدى كثيرين من سدنتها، وذلك لكثرة ما راح يكتنف جولاتها المتقاربة من الألعيب صغيرة، أو قل فضائح معيبة، وتسود دهاليزها منافساتٌ محض شخصية تافهة. بتدقيق أكثر في هذا المشهد الانتخابي، الجاري من دون إثارة شديدة، حتى بين المتسابقين على كسب أصوات غلاة المستوطنين والمتطرّفين، ومن لفّ لفهم، تجد أن التنافس بات محصوراً بين اليمين القومي والديني المتطرّف واليمين الأشد تطرّفاً، ليس على البرامج، الاجتماعية والسياسية، وكلها نسخة واحدة، وإنما على من سيمسك بمقاليد الدولة العبرية، وتحديداً بين بنيامين نتنياهو وخصومه، الأمر الذي أفقد الجولة الرابعة هذه جل ما كانت تتمتع به الجولات السابقة من ترقب وحرمها من مراهنات. فيما مضى من زمن غير بعيد، كانت المتابعات لهذه الانتخابات المتقطعة تُخفي لدى بعض بيننا إعجاباً مكتوماً بهذه اللعبة الديمقراطية الخاصة بالمجتمع اليهودي من دون غيره، سيما وأنها كانت تجري بشفافيةٍ تامة ونزاهة، على عكس ما كانت تجري عليه تجارب انتخابية في بلادنا العربية. أما اليوم، وبعد انتهاء ما كان يُعرف باليسار الصهيوني، فقد خسرت هذه الميزات كل سحرها، كما تحوّلت هذه الانتخابات الطافحة بالمكائد الوضيعة إلى ملعب مفتوح لتصفية الحسابات الشخصية. إزاء ذلك كله، بات الأمر بمثابة تحصيل حاصل، أن يدعو الكاتب كل من يشاركه الاهتمام بشؤون الحالة الإسرائيلية إلى التعليق على انتخابات الكنيست، من غير انبهار بتجربةٍ، لها ما لها وعليها ما عليها، وأن يحثّ كل من يعنيهم الأمر إلى تقليب صفحات هذه العملية الملتوية بالهزال السياسية والأحابيل الحزبية الضيقة. وأحسب أنه صار من حقنا أن نهزأ، بعد الآن، بما كانت تسمى «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، خصوصا وقد تمظهرت اليوم بكل تمظهرات «ديمقراطيات» العالم الثالث.

طارق البشري... مصرياً

محمد طلبة رضوان

لو أردنا تعريفا، وتصنيفا، جامعا للمستشار طارق البشري، يختزل مشروعه، الفكري والمهني، فهو أنه «مفكر مصري». لم ينتقل البشري من اليسار الناصري إلى الإسلام السياسي، كما يشاع، لكنه أضاف بعدا جديدا لشخصيته الفكرية، ودائرةً أخرى من دوائر انتمائه المتعدّدة التي تتقاطع، ولا تتعارض أو تتصارع. ظل البشري على قوميته، وأضاف إليها الإسلام الحضاري، لا السياسي، بوصفه هو الآخر جزءا أصيلا من مكونات الذات والهوية المصرية، وبحث فيه، إلى جوارها، عن سؤال جيله، سؤال الاستقلال التام، وهو المدخل الأول الذي يمكّننا من فهم طارق البشري، الرجل والمشروع. يقول البشري عن نفسه: «أنا من الجيل الذي شكلت فكرة الاستقلال الوطني بالنسبة إليه أهم قضية في حياته. كل حياته ووجدانه وعواطفه ارتبطت بهذا الأمر». وتقول عنه المستشرقة أنجيلا دويراني: «ينبغي أن يقرأ فكر البشري في مجمله بوصفه واحدا من ملايين الإجابات التي قدمها مفكرو مرحلة ما بعد الاستعمار في جميع أنحاء العالم، استجابة لدعوة فرانز فانون لدول العالم الثالث لابتكار مفهوم جديد للإنسان لا تتقيد هويته بالمقاييس الأوروبية». وفي سياق، ليس بعيدا، يضيف المفكر اليساري حسام عيسى: «هناك جانب بالغ الأهمية في طارق البشري كقاض، وفي طارق البشري المؤرخ، وفي طارق البشري الأستاذ. هو الإيمان العميق بالحريات». يبحث البشري في ستينيات القرن الماضي عن الاستقلال في «الميثاق»، ويرى في الاشتراكية العربية إرادةً شعبيةً جماهيريةً وتجليا لتاريخ الأمة وتراثها وانحيازاتها الكبرى. لا يتخلى البشري عن ذلك، ويظل على انحيازه للتجربة، لكنه يدرس أسباب هزيمتها بعد 1967، ويرى أنها قدّمت مشروعا حقيقيا، لا يتنكر له، ولا يتنصّل منه، لكنه يشير إلى الحرية الغائبة، بوصفها العنصر «المصري» الذي غاب عن الناصرية فغيّبها. وهنا يصل البشري إلى أن الحرية ركن «أصيل» في ثورتي أحمد عرابي وسعد زغلول، وأن مصر لم تشهد مشروعا للاستقلال إلا وهو يرتكن إلى الديمقراطية، ما يعني، بوصف البشري، إن الديمقراطية «تقليد» مصري، وجزء من مكونات الهوية، كان غيابه المعلن عن التجربة الناصرية سببا في هزيمتها. تأتي مرحلة السبعينيات وتنحاز الجماهير إلى المد الإسلامي، لا بانحاز له البشري في صورته الصحوية، لكنه يبحث في الشريعة الإسلامية، بوصفها جزءا من المصدرية القانونية للشعب المصري، بتعبيره، عن إجابة لسؤال الاستقلال، ويرى في التراث «قيم الماضي الحية التي تدفع نحو المستقبل، ولا تخلو قراءته للتراث من نظرةٍ تاريخية، ومادية، يستمدّها من رافده اليساري، وهو في دراسته التراث، والشريعة، يدرسهما في ضوء حضورهما التاريخي في التجربة المصرية، وتأثيرهما عليها، وإمكانية الاستفادة منهما في بناء هويةٍ مصريةٍ وعربيةٍ مستقلة، وإطارا رسميا للمشروع الوطني.

كان البشري من أوائل المفكرين المصريين الذين دعوا إلى الثورة، والعصيان الشامل. لا يقتصر الأمر على أحكام قضائية أصدرها وتحمّل مسؤوليتها، من موقعه قاضيا في مجلس الدولة، ونائبا لرئيسه، وأشهرها حكمه التاريخي بعدم قانونية إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية، وهو حكم محكمة القضاء الإداري الذي اصطدم مباشرة بقرارات رئيس الجمهورية، والذي دفع البشري ثمنه بحرمانه المتعسّف من رئاسة مجلس الدولة، واستدعاء من هو أقدم منه، المستشار علي الخادم، من الخارج، لقطع الطريق على البشري. أقول إن الأمر لا يقتصر على إسهامه القانوني، إنما يتجاوزه إلى إسهامه الفكري، بالكتابة والدعوة الصريحة، والواضحة، والمباشرة، والشجاعة، إلى العصيان، في مقالات عدة. وفي كتاب له صدر في العام 2006 بعنوان «مصر بين العصيان والتفكك»، يصف فيه نظام حسني مبارك بأنه دولة بدون وطن. يمكنك أن تختلف قليلا، أو كثيرا، مع بعض تصوّرات البشري ونتائجه، لكنك لن يسعك إلا تقدير جهده، وعمقه، وإخلاصه لقضية بلاده، وهو ما يشير إليه الكاتب والمؤرخ، شريف يونس، في «بوست» موزون، تعليقا على مشروع البشري ومدى استفادته منه واختلافه معه: «في مجال الفكر، عمق الفكرة أهم بكثير من اتجاهها، ومنهج الكتابة أهم بكثير من الخلاصة التي يصل إليها الكاتب».

مصير لبنان بين مؤتمرين

وائل نجم

انسداد أفق الحلّ السياسي في لبنان جزّاء الفشل في تشكيل حكومة جديدة من أصحاب الاختصاص والكفاءة، وبعيداً عن الحزبيين، وعن منطق المحاصصة الطائفية والسياسية، ورزوح لبنان تحت أعباء أزمة اقتصادية صعبة، تهدّد بانهيار البلد بشكل كامل، وصولاً ربما إلى انتهاء الكيان، وتمسّك الطبقة السياسية بمواقفها من مجمل الأوضاع، سيّما تمسّك رئيسي الجمهورية، ميشال عون، والحكومة المكلّف، سعد الحريري، كلّ منهما بطرحه لشكل الحكومة وحجمها وطريقة تشكيلها، واختفاء قوى، قد تكون داخلية أو خارجية، خلْف تعطيل عملية التشكيل، وأخذ لبنان رهينةً في لعبة الصراعات الإقليمية والدولية .. كلّ هذه العوامل دفعت البطريرك الماروني في لبنان، بشارة الراعي، لما له من مكانةٍ معتبرة عند اللبنانيين عموماً، وعند المسيحيين خصوصاً، إلى القيام بمبادرة مع الرئيسين عون والحريري، على أمل إخراج البلد من عقدة تشكيل الحكومة، وانعكاسها على الوضع الاقتصادي والمالي، باعتبار ذلك مفتاح حلّ كلّ الأزمات الأخرى. غير أن المبادرة أيضاً اصطدمت برفض مقنّع من رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر الذي يدعمه، ما حداه إلى الدعوة إلى تنظيم مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لتنظيم خروج لبنان من أزماته، ومساعدته على تخطّي تلك الأزمات.

انقسم اللبنانيون بشأن دعوة الراعي هذه. منهم من كان صريحاً برفضها، ورفض أي تدخّل أجنبي أو دولي في لبنان، وهذا ما عبّر عنه أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، في كلمة له يوم 16 الشهر الماضي (فبراير/شباط)، وقد حذّر يومها من أنّ التدخّل الدولي الأجنبي قد يفتح لبنان على أبواب المجهول. ومنهم من أيّد دعوة البطريرك بشكل علني وصريح، وراح ينظّر لأهمية تلك المبادرة في إنقاذ لبنان، حتى أنّه تمّ تنظيم زيارات لوفود حزبية وشعبية إلى البطريرك في مقرّه في بكركي، والتي تُوّجت يوم السبت الماضي (27 فبراير/شباط) بوفود شعبية، زحفت إلى الصرح البطريركي، تعلن الدعم والتأييد. وقد رفض أمامها الراعي أن يكون في لبنان جيشان ودولتان، وظلّ متمسّكاً بلبنان الواحد بصيغته القائمة على المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، من خلال التركيز على دستور ووثيقة الوفاق الوطني التي كرّست ذلك، كما تمسّك بمبدأ الحوار.

إذاً لبنان اليوم أمام دعوة من الراعي إلى تنظيم مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة. وقبل بضع سنوات، وتحديداً في العام 2012، في أوج انطلاق الثورات العربية، دعا أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، يومها إلى مؤتمر تأسيسي يعيد إنتاج النظام السياسي في لبنان من خلال حوار وطني جامع ومفتوح، ومواكب لإحياء «الربيع العربي» في بعض الأقطار العربية. وزُفّت الدعوة يومها، واعتبرها بعضهم محاولة انقلابية لتعديل النظام السياسي بما يخدم تطلعات الحزب ومسيرته في حينه.

لبنان اليوم أمام الدعوة إلى مؤتمر دولي، وأمام استذكار الدعوة إلى مؤتمر تأسيسي، واستذكار الموقف من كلا العنوانين بعيش لحظات حرجة وصعبة ومفصلية، فلا دور المؤتمر الدولي سالكا ومحل ترحيب وقبول من كل الأطراف الفاعلة داخلياً وخارجياً، ولا المؤتمر التأسيسي، أو إذا شاء أحدهم أن يسمّيه الحوار الوطني في ظل اختلال موازين القوى الداخلية يمكن أن يُفضي إلى إصلاح حقيقي للنظام. وبالتالي، سيحوّل هذا الم

الأفق السياسي في الجزائر بعد قرارات الرئيس

محمد سي بشير

كانت التكهّنات السياسية والإعلامية كلّها تراهن على أنّ الرئيس الجزائري عبد المجيد تبّون سيلقي خطابا يعلن، من خلاله، عن قراراتٍ يعيد بها شيئا من المصداقية لحركيّة الإصلاح والتّغيير في البلاد، في أعقاب الحراك الذي انطلق في 2019 بمطالب سياسية واقتصادية تحقّق بعضها، ويرجو الجزائريون أن يتحقّق المتبقي من مطالبه، خصوصا أن ذلك يرتبط بتغيير جذري للنخبة السياسية، للمؤسسات وللتسيير وللسّياسة العامة، على الأصعدة كافة، رُفعت بشأنها شعاراتٌ ينتظر الحراك أن تتجسّد ربّما، بدايةً، عبر التعديل الحكومي، تعديل قانون الانتخابات وحل البرلمان (بغرفتيه) وإجراء انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة.

جاءت التكهّنات، هذه المرّة، صائبة، حيث أعلن الرئيس تبّون عن جملة من القرارات، كانت أهمها إصدار عفو رئاسي عن نشطاء الحراك من المحكوم عليهم نهائيا، أو ممن ما زالوا في طور التحرّيات، حل البرلمان وإقراره لتعديل حكومي جزئي، سيمس، كما جاء في الخطاب، القطاعات الوزارية التي لوحظ عليها قصور في أداء المهام أو بلوغ الأهداف المسطّرة (المحددة سابقا)، لمعالجة المشكلات، والتكفل بالمطالب، مع تصاعد أصوات المواطنين بالشّكوى اقتصاديا واجتماعيا، خصوصا أنّ ذلك تزامن مع تداعيات جائحة كورونا.

تطرح هذه القرارات جملة من الإشكاليات القانونية والسياسية، لعلّ أهمّها، في صلة مع تنظيم انتخابات تشريعية، عدم وضوح المقاربة التي سيعتمد عليها الرئيس في إقراره القانون العضوي للانتخابات، بما أنّ البرلمان تمّ حلّه، وباعتبار أنّ قانونا مهما ستجري على أساسه الانتخابات، لا يمكن أن يصدر بأمر رئاسي، خصوصا أنّه (القانون) يحمل، في مضمونه، عديد الاعتراضات، قال عنها رئيس اللّجنة المكلّفة بتحضيره وصياغته، أحمد لعرابة، إنّها وردت من 48 حزبا، وكانت أهمها، كما جاء في تصريحات بعض تلك الأحزاب، مسألة عتبة الـ4% التي تصعب، وفق رؤيتها، من دخولها البرلمان، بالنّظر إلى أنّها أحزاب صغيرة، وسيكون من الصعب عليها الوصول إلى تلك العتبة.

يُضاف إلى ذلك أنّ قرار حلّ البرلمان، وفق لغة الأخبار التي جاءت في التّلفزيون العمومي، لا تعني إلّا الغرفة السُّفلى، أي المجلس الشعبي الوطني، بما يعني أن ثمّة تدرُّجية في تجديد المؤسّسات وطنيا، الغرفة السفلى ثم، محليا، بانتخابات تمس البلديات والمجالس الشعبية الولائية (مجالس المحافظات المنتخبة)، وصولا إلى الغرفة العليا للبرلمان، مجلس الأمّة، التي يتشكّل ثلثاها من المنتخبين المحليين (الثلث المتبقي من صلاحيات الرئيس بالتعيين، وفق الدّستور).

من ناحية ثانية، هناك إشكالية تجديد النّخبة السياسية التي يكون الرئيس عبد المجيد تبون قد أشار إلى خياره بشأنها، بتضمين خطابه قراره بالإصدار المرتقب، منه لتشكيلة المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، وكأنه يريد القول إن التعويل، مستقبلا، في الانتخابات التشريعية، بداية، سيكون على المجتمع المدني ومن بين الشّباب، بعيدا عن النُّخب السياسية التي ربّما يكون قد قرّر أنّها لن ترافقه في الإصلاحات المقبلة، بعد استثنائه من المشاورات أكبر حزبين يشكلان، كلاهما، الأغلبية البرلمانية، ويحتلان الصّدارة في المجالس المحلية، ولكن دونما نتيجة تُذكر، بل انصبّ الانتقاد كلّه على تلك النخب، سواء من المنتخبين، أو من المسؤولين الحكوميين، وخصوصا على مستوى قضايا الفساد.

كما قد يكون الاحتمال الآخر الذي يُفهم من خطاب الرّئيس أنّ خياره متجه نحو بناء النخبة السياسية القادمة بالارتكاز على المجتمع المدني، لكن من دون التخلي عن الوساطة السياسية التي توفرها التشكيلات السياسية، مع توجيه الدّعوة إلى أحزاب جديدة لخوض الانتخابات، سواء من قيادات الأحزاب التي استقبل قياديها، أو من التي أشار إلى أنّها ستستفيد من مضمون إجراءات الدّستور الجديد الذي أقرّ مسار إنشاء الأحزاب على أساسه، من خلال التّصريح، فقط، بعيدا عن البيروقراطية والتدخّل السّياسي لوزارة الداخلية التي سادت في الماضي، ومنعت بعض الأحزاب من الحصول على اعتماد للنّشاط السّياسي.

هناك، من ناحية ثالثة، إشكالية التعامل مع الحراك الذي تم التشديد، في خطاب الرئيس، على وصفه بالمبارك والأصيل، أي الاستمرار في الاعتقاد، في إدراك الرئيس والسلطة، بأن ثمة منعرجا غير مقبول من مطالبات الحراك، ومنها وجوب التخلي الكلي عن النخبة السياسية التي شاركت في الحكم في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وهو مطلب غير مقبول، وإن تمت الاستجابة لجزء منه بتعمد الرئيس استبعاد قيادات حزبي جبهة التّحرير الوطني والتّجمع الوطني الديمقراطي من مشاوراته الأخيرة مع الطبقة السياسية، بل ودعوته حزبا معارضا قاطع الانتخابات الرئاسية، وهو جبهة القوى الاشتراكية، للمشاركة في تلك المشاورات، وقبول الإعلام الرّسمي (التّلفزيون العمومي) بإذاعة بيان الحزب، بعد لقاء الرّئيس، وفيه مطالبات بإجراءات التهدئة التي تُرجمت بقرار العفو عن نشطاء من الحراك، إضافة إلى جملة من الإجراءات، يكون الخطاب قد أشار إليها في تركيزه على انتخاباتٍ نزيهة، تؤدّي إلى حياة سياسية مغايرة تماما لما كان سائدا في الممارسة السياسية السابقة.

من ناحية رابعة، وعلى الرّغم من إشارته إلى أجل أقصى لإجراء تعديل حكومي جزئي، قد يصل إلى يومين من تاريخ الخطاب، (وهو ما جرى)، إلّا أنّ التكهّنات ربطت بين إشارة الخطاب إلى فشل في أداء المهام والتكفل بانشغالات المواطنين في بعض القطاعات والوزراء الذين غادروا الفريق الحكومي، ولعلّ ذلك يكون توجها جديدا في مقاربة الممارسة السياسية وربطها بحصيلة تكون محصّلتها، انتهاء، الاستمرار أو المغادرة، وهو ما لم يكن معمولا به في السّابق، حتى بالنسبة لوزراء استفزّوا بتصريحاتهم الجزائريين، أو مقارباتهم ممارسة العمل الحكومي، إضافة إلى شبهات فساد تحققت بعد انطلاق الحراك، واستقالة الرئيس السابق والفريق الحكومي الذي عمل معه.

> عند النظر إلى خطاب تبون، تجده متضمناً قرارات لا تشير إلى التغيير الكامل والجذري، بل إلى تدرّجية في الإصلاح
>
> كأن الرئيس يريد القول إن التعويل، مستقبلاً، في الانتخابات التشريعية، بداية، سيكون على المجتمع المدني ومن بين الشباب

عند النظر إلى خطاب تبون، تجده متضمنا قراراتٍ لا تشير إلى التغيير الكامل والجذري، بل إلى تدرّجية في الإصلاح في صورةٍ توحي بوجود سرعتين في الاتجاه نحو وضع بديل للوضع الذي أدخل فيه النظام السابق الجزائر. وقصد تجسيد سرعةٍ وسطى توازن بينهما، سعت السّلطة إلى إقرار الحركية المناسبة، وفق رؤيتها، حيث عدّد الرّئيس الورشات التي تم فتحها، منذ اعتلائه سدة الرئاسة، ومنها تعديل الدستور وصياغة قانون جديد للانتخابات، إضافة إلى إجراءاتٍ يقول إنها، من خلال ممارسة تكون طبيعيةً ودائمة، ستعمل على اقتلاع جذور الفساد في المجال السّياسي، وتعمل على القضاء عليه، بصفة نهائية، في المجال الاقتصادي، وهي ورشات، وفق رؤيته، كفيلة بتجسيد ذلك التّغيير، وإن لم يكن هو المطلب الذي ركّز عليه الحراك، وهو تجديد النخبة السياسية لتحقيق التغيير من منهجية مغايرة لتدرجية النظام ورؤاه الإصلاحية.

يبدو، على الرغم من ذلك كلّه، أنّ محكّ المصداقية هو التّعديل الوزاري، لأنه ما يحمل الجزائريين على الاقتناع بوجود إرادة للإنصات إلى مطالبهم، ثم إرادة سياسية لاختيار الأكفأ للمناصب الحسّاسة ذات الصلة المباشرة بالانشغالات اليومية للمواطنين، خصوصا في ظلّ استمرار أزمة الجائحة، وما تعلّق بها من تداعيات معيشية تزامنت، لسوء الحظ، مع انهيار أسعار النّفط والآفاق غير الجيدة للاقتصاد العالمي، بما يكفل ارتفاعها في الوقت القريب لتستقر الموازنة الجزائرية، وتتمكن السلطة من تمويل المشاريع الاقتصادية.

جاءت قرارات الرئيس لتكون رهان بناء جزائر أخرى ومحك مصداقية التغيير الذي تملي السلطة وتيرة سرعته. وما يرجوه الجزائريون أن تكون الآفاق متجهةً نحو تجسيد التغيير المنشود الذي يجسد المستقبل المنشود، جزائر قوية وقاطرة للتنمية في الإقليم، ذلك أن مؤهلات البلاد كبيرة ومقوماتها تسمح لها بطموح في حجم تلك الآفاق المرجوة.. وإنّ غدا لناظره لقريب.

(كاتب وباحث جامعي جزائري)

مأرب أكثر من معركة وجودية لليمنيين

نبيل البكيري

مأرب، هذا الاسم الأسطوري المنقوش في الذاكرة اليمانية عبر التاريخ، لم تكن مجرد مدينة على أطراف الصحارى اليمنية الشرقية، بل كانت رحم الولادة الأولى لليمن واليمنيين والعرب جميعا. منها ولدت الحضارة، وأخذت طريقها نحو الآفاق البعيدة، فمنها عرفت البشرية الزراعة والسدود وعرفت الدولة والنظام والقانون، والتجارة، ومن ثم النقش والتدوين الأبجدي، وقبل ذلك القيم الإنسانية الرفيعة التي لا تزال سمة أبناء هذه المحافظة وسمات جل اليمنيين اليوم.

تُذكر مأرب، في التاريخ، كقلعة حصينة ومنيعة عن الغزاة. ومنذ الحملة الرومانية في عام 24 قبل الميلاد، بقيادة الحاكم الروماني على مصر، يوليوس غاليوس، تلك الحملة التي أرّخ لها المؤرخ الروماني سترابون الذي كان برفقتها، لم تتعرّض مأرب لغزوة قط، ولم يهزم هذه الحاضرة العظيمة أحد من الغزاة، وهي التي رفض حكامها السبأيون تسليم الهدايا والجزية للإسكندر المقدوني الذي هدّدهم بالغزو ومحو مملكتهم من الوجود كما ذكر سترابون.

هذه الدروس التاريخية المجانية لم يستوعبها الإماميون القدماء والجدد جيدا، فها هم اليوم يُحاولون كما حاول أجدادهم قديما إخضاع مأرب لسلطتهم الكهنوتية التي تستند إلى خُرافات العرق المقدس، وأوهام الحق الإلهي في الحكم، ولكنهم يفشلون ككل مرة، عجزا أمام شموخ مأرب وكبريائها وتاريخها المجيد. وها هي مأرب تفعل اليوم كما فعلت بالأمس، تقف عصيةً أمام مشروع كهنوتي طائفي، يمثل أحد أدوات إيران للسيطرة والاستحواذ، ليس على اليمن فحسب، بل على الجزيرة العربية كلها.

من هذه الحاضرة اليمنية العظيمة، برز البطل والزعيم الوطني الخالد، على ناصر القردعي، أحد قادة ثورة 1948 الدستورية، والذي شكل نضاله محطة فارقة في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية التي تكللت بثورة 26 سبتمبر (1962). وها هي مأرب منذ العام 2011، في مقدمة المشروع الوطني حاضرة مهمة ومركز ثقل وطني كبير في المعادلة السياسية والاجتماعية والقبلية اليمنية، ما أهلها لحمل هذا المشروع، منذ لحظة المواجهة الأولى، مع المشروع الانقلابي الطائفي الحوثي، الذي انقلب على مشروع إجماع اليمنيين الوطني في 21 سبتمبر/ أيلول 2014.

آلاف المهجرين يعيشون في مأرب (نبيل الوزاري/فرانس برس)

تصدّرت مأرب مع تعز المواجهة المسلحة الأولى للانقلاب الحوثي، ولحقتها تاليا حواضر ومناطق يمنية في الشمال والجنوب، كالضالع وعدن وأبين وشبوة، ولكن ثقل مأرب ينبع من تاريخها الضارب في القدم، بوصفها مركز ثقل تاريخي للدولة والمجتمع اليمنيين معا، في مختلف المحطات التاريخية، عدا عن موقعها القريب من العاصمة صنعاء التي تحتلها مليشيات الانقلاب الحوثي، وموقعها الرابط بين شمال اليمن وشرقه، عدا عن مركزيتها في قلب اليمن، الجغرافية والتاريخ.

ولكن ما علاقة ذلك كله بمعركة مأرب اليوم، مخزون الطاقة النفطية والغازية وملجأ ثلاثة ملايين يمني، وما سيمثله ثقلها القبلي والتاريخي في معركة اللحظة هذه، وقبل ذلك كله تداعيات هذه المعركة وارتداداتها على سير السياسة وسرديتها الراهنة محليا وإقليميا؟ معرفة الماضي هو عين معرفة الحاضر والمستقبل، ولهذا إن ما تسجله مأرب اليوم من حضور وطني كبير في قلب المعركة والمعادلة الوطنية الراهنة يمنيا، هو الحفاظ على النظام الجمهوري والوحدة اليمنية، ونظامها التعدّدي الديمقراطي، وهوية الدولة الوطنية اليمنية الحديثة، كخلاص أدبيات النضال الوطني في مختلف محطاته التاريخية، ذلك هو عقيدة معركة مأرب اليوم واستراتيجيتها وسرديتها.

لا تأتي هذه القراءة لمجرّد الحماس اللحظي لهذه المعركة فحسب، وإن كان ذلك أحد دوافع الكتابة هذه، لكن هذه هي الحقيقة التي يحاول بعضهم التقليل منها أو تجاهلها، نخبويا. ولكن هذه السردية التي نتحدّث عنها اليوم أصبحت هي الأكثر حضورا في قلب المشهد الوطني، إنها تمثل اليوم أحد أدبيات النضال الوطني المقدسة، والتي لا تخطئها عين المراقب، فمأرب اليوم لم تعد مجرّد قبلة الدولة الجمهورية الديمقراطية الاتحادية فحسب، بل تطغى على هذه السردية سردية تكاد تشكل البوصلة الوحيدة التي لم تفقد اتجاهها، وهي أن مأرب اليوم غدت تشكل عمق الهوية التاريخية والوطنية اليمنية وجذرها، برمزيتها التاريخية وصمودها الراهن وحضورها في عمق الذاكرة وقلب اللحظة الوطنية الراهنة وقيادتها قاطرة المعركة الوطنية اليمنية في وجه هذا المشروع الانقلابي الطائفي، والدفاع عن اليمن المتخيل والمنصوص عليه في كل أدبيات النضال الوطني.

تشكّل مأرب عاصمةً للدولة اليمنية الشرعية عمليا، وعاصمة لثورة فبراير أدبيا، وقلعة في وجه المشروع الإيراني في الجزيرة العربية واقعا، وعاصمة للمشروع اليمني الجديد حتما، وحاضرة لكل الحالمين بيمن أفضل قطعا، وكل هذه المهام التي تشرّفت بها مأرب تجعلها في مقدّمة أولويات الاستهداف للمشروع الحوثي الطائفي، وعرّابه الإقليمي المشروع الإيراني الذي يريد تكرار سيناريوهات الموصل وحلب في اليمن، للانطلاق نحو الجوار الخليجي، عدا عن الاستحواذ تاليا على اليمن كله، والتحكّم بمضيق باب المندب، وخنق مصر والسودان، وكل الدول المطلة على خليج عدن والبحر الأحمر.

لم يعد مثل هذا السيناريو، للأسف، مجرّد تكهنات ومعلومات سرّية، فهو مُعد والمُعلن عنه دائما، في كل تصريحات القادة المليشيويين التابعين للمشروع الإيراني، من أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، مرورا بقائد «الحشد الشعبي» هادي العامري وأمين عام «عصائب الحق»، قيس الخزعلي، في العراق، وصولا إلى قادة جماعة الحوثي. ولكن الأغرب هو هروب الأشقاء في الخليج عن مواجهة هذه الحقيقة، ممن دخلوا اليمن بعقلياتٍ ليست بحجم المعركة، أو ربما باختراقات لأدواتهم في هذه المعركة وحرفها عن أهدافها في مواجهة هذا المشروع، الذي إن تمكّن من كسر اليمنيين في مأرب، فلن يقف في طريقه أحد على امتداد الجزيرة العربية كلها، من سواحل خليج عدن حتى مضارب بادية الشام والحدود التركية.

ومن هنا، إن المتوهمين من الأشقاء العرب، أو حتى بعض طارئي السياسة في اليمن، بأنهم سيتقاسمون النفوذ مع إيران في اليمن، فإنهم لن يكونوا إلا أشبه بأطفالٍ صغار في حضرة العجوز الشريرة، وسيكرّرون المشهد ثانية، لكنه سيكون المشهد الأخير ساعتها، وليس كما حدث في أثناء إسقاط الحوثيين العاصمة صنعاء في سبتمبر/ أيلول 2014، حينما تواطأوا مع هذه المليشيات لتصفية حساباتٍ متوهّمة، مع بعض قوى الثورة اليمنية، كحزب التجمع اليمني للإصلاح، فإذا بهم يسلمون اليمن كله لإيران، ما جعلهم يدفعون الثمن غاليا بجرّ الإقليم كله إلى الحرب الطاحنة التي لم ولن تتوقف تحت أي صيغةٍ كانت، ما لم يتم استعادة الدولة اليمنية المُغتصب عليها، ضامنةً للعيش المشترك لكل اليمنيين.

من هذا كله، معركة مأرب اليوم مصيرية بالنسبة لليمنيين، وآخر معركةٍ تعيق استكمال إيران السيطرة على الجزيرة العربية كلها، وانكسار الحوثيين هو انكسار للمشروع الإيراني في المنطقة العربية كلها، من العراق إلى سورية فلبنان فاليمن. ومن لم يعِ هذه الحقيقة، لسنا، نحن اليمنيين، معنيين به. سيخوض اليمنيون معركتهم إلى النهاية، مستمدّين ومستلهمين تجربتهم في النضال مع هذا المشروع الكهنوتي، وغيره من تاريخهم المجيد، مستعيدين قرار معركتهم بوصفها معركة وجودية مصيرية، ليس لليمن فحسب، وإنما للعرب جميعا، غير عابئين للنائحات في الغرب والشرق. ومن هنا يتجلى كل هذا الصمود والإصرار على المواجهة والانتصار، مهما كلفت هذه المعركة، فالانتصار فيها هو الخيار الوحيد، والوحيد فقط.

(كاتب يمني في إسطنبول)

> معركة مأرب اليوم مصيرية لليمنيين، وآخر معركة تعيق استكمال إيران السيطرة على الجزيرة العربية كلها
>
> تقف مأرب عصيةً أمام مشروع كهنوتي طائفي، يمثل أحد أدوات إيران للسيطرة والاستحواذ، ليس على اليمن فحسب، بل على الجزيرة العربية
>
> مأرب اليوم غدت تشكل عمق الهوية التاريخية والوطنية اليمنية وجذرها، برمزيتها التاريخية وصمودها الراهن

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير حسام كنفاني ■ مدير التحرير ارنست خوري
■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ الرأي معن البياري ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads